أثر الصراع المسلح على الاستقرار السياسي السودان دراسة حالة بعد العام 2023

م. م لقاء ياسين حسن

جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية-نظم سياسية

Email: leqa.yassin@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i58.751

ملخص :

تتناول هذه الدراسة الأزمة البنيوية للصراع المسلح وأثره على الاستقرار السياسي في السودان ويهدف البحث إلى تحليل الجذور العميقة لحلقة الصراعات التي قوضت الدولة منذ استقلالها، وتوصلت الدراسة إلى أن الصراع الحالي هو نتيجة حتمية لفشل مشروع بناء الدولة الوطنية وهيمنة بنية عسكرية-أمنية، وأن حرب 2023 أدت إلى انهيار شامل للدولة ومؤسساتها. وتخلص الدراسة إلى أن الحل العسكري مستحيل، وأن المخرج الوحيد يكمن في عملية سياسية شاملة تقودها القوى المدنية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة.

الكلمات المفتاحية: السودان، الصراع المسلح، الاستقرار السياسي، بناء الدولة، الانقلابات العسكرية، الأزمة الإنسانية.

The impact of armed conflict on political stability :Sudan, a study after2023

A.T .Liqaa Yaseen Hasan

Al-Nahrain University /College of Political Science -Political Systems

Email: leqa.yassin@nahrainuniv.edu.iq

ABSTRACT

This study examines the structural crisis of armed conflict and its impact on political stability in Sudan. Using a qualitative-historical methodology, the research aims to analyze the deep-rooted cycle of conflicts that has undermined the state since its independence. The study finds that the current conflict is an inevitable result of the failure of the state-building project and the dominance of a military-security structure, and that the 2023 war

has led to a comprehensive collapse of the state and its institutions. It concludes that a military solution is impossible and that the only way forward lies in a comprehensive, civilian-led political process to rebuild the state on new foundations.

KEYWORDS : Sudan ,Armed Conflict ,Political Stability ,State-Building ,Military Coups ,Humanitarian Crisis.

المقدمة:

ظاهرة الصراع المسلح وأثره في الاستقرار السياسي باعتباره ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد سواء كانت فردية ام جماعية وهذه الظاهرة لها جذور وامتدادات متنوعة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي والثقافي والتاريخي ويترتب على ذلك عدم الاستقرار في البلد كما هو حال السودان التي تعاني من الازمات والصراعات والنزاعات المسلحة والتي لاتزال مستمرة حتى الآن والتي تعد مشكلة بحد ذاتها فلا بد من تحليل الأنماط المتكررة وفهم الجذور العميقة للصراع وتداعياته الدقيقة و يوفر ذلك رؤى قيمة لصانعي السياسات والعامة في حل الأزمة السودانية، فالنتائج يمكن أن تساهم في تصميم مبادرات سلام أكثر واقعية وفعالية، تتجاوز الحلول المؤقتة وتعالج الأسباب البنيوية.

أهداف البحث:

يهدف البحث لفهم المصطلحات الأساسية للصراع المسلح والاستقرار السياسي وتأسيس قاعدة نظرية للبحث، وكذلك تتبع الجذور التاريخية والبنيوية التي أدت إلى اندلاع الصراعات المسلحة بشكل دوري في السودان، وتحليل تداعيات الحرب الحالية (ما بعد ٢٠٢٣).

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها: «توجد علاقة سببية طردية بين البنية الهيكلية للدولة السودانية القائمة على هيمنة نخبة المركز العسكري-الأمني وتهميش الأقاليم الطرفية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبين حالة عدم الاستقرار السياسي المزمن واندلاع الصراعات المسلحة المدمرة بشكل دوري.»

المبحث الاول

إطار نظري الصراع المسلح والاستقرار السياسي

اولا: مفهوم الصراع المسلح:

١- التعريف بمفهوم الصراع:

يعرف الصراع حسب قاموس لونجمان: بأنه « حالة من الاختلاف او عدم الاتفاق بين جماعات او مبادئ، أو أفكار متعارضة، أو متناقضة»، أما قاموس الكتاب العالمي، فإنه يعرف الصراع بأنه «معركة أو قتال، أو بأنه نضال أو كفاح، خاصة إذا كان الصراع طويلاً أو ممتداً.[١]

اما دائرة المعارف الأمريكية فقد عرفت الصراع: بأنه عادة ما يشير إلى «حالة من عدم الارتياح او الضغط النفسي الناتج عن التعارض او عدم التوافق بين رغبتين او حاجتين ا أكثر من رغبات الفرد او حاجاته». [٢]

وايضا دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة، فمن المنظور النفسي، يشير مفهوم الصراع إلى «موقف يكون لدى الفرد فيه دافعُ للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماما»، وهنا يؤكد التعريف على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي أيضاً. [٣]

وبذلك فان الصراع المسلح ينصرف إلى انه «أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات»، وأنه «عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة»[٤]. وفي تعريف آخر، او يوصف الصراع بأنه «عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه. [٥] ويمكن

(1) Dennis J. Sandole “Paradigm, Theories, and Metaphors in Conflict and Conflict Resolution: Coherence or Confusion?” in “ Conflict Resolution: Theory and Practice.” edited by Dennis J. Sandole and Hugo van der Merwe, Manchester and New York: Manchester University Press, 1993: 3-24, pp.6-7

(2) The Encyclopedia Americana International Edition“ ,Danbur) :,Gerol Connecticut ier Incorporated.537 :(1992 ,

(3) Edward J .Murray“ ,Conflict :The Psychological Aspects ,“ in IESS ,pp.225– 220

(4) Lewis Coser ,The Functions of Social Conflict) New York :Free Press1968:232-) , .(236

(5) Mohammad Abu Nimr ,Conflict Resolution,Cairo) :National Center for Middle East Studies ,(1994 ,pp2-3.

تعريف الصراع المسلح بأنه: يمثل «نضالاً حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة»، ويكون الهدف هنا متمثلاً «ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل أيضاً في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم». [١]

ويذكر موارى، "ان الصراع متضمناً لدوافع الإنجاز، والارتباط، والإتباع، وغيرها من الدوافع الإيجابية» [٢]، أي أن الصراع في بعض أبعاده يمثل «عنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية: فهو يمثل وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات» [٣]

٢- تصنيفات الصراع المسلح:[٤]

أ- الصراع الداخلي: هو الصراع الذي يحدث في البيئة الداخلية للدولة، بين أطراف محلية، او بين حكومة محلية وطرف او أطراف محلية، وليس بين الدول، ويمكن ان تتعدد اشكال الصراعات الاهلية فقد تأخذ شكل الصراع العرقي، او الاثني، او الطائفي، او الايديولوجي، وهذه الصراعات قد تكون مسلحة او غير مسلحة.

ب- الصراعات الاقليمية: وهي صراعات عادة ما تكون بين دولة متجاورة، او قوى خارجية.

ج- الصراعات الدولية: وهي صراعات يكون أطرافها دولتين غير متجاورتين أو أكثر، أو بين عدة دول ومنظمات أو حركات عابرة للحدود.

ثانيا: مفهوم الاستقرار السياسي:

التعريف بالاستقرار السياسي: ان الاستقرار السياسي يعني تغليب العوامل الاستقرارية، ولا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة، بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم، ويعرف الاستقرار (لغة) بمعنى الثبات والسكون واستقر عليه اي ثبت عليه. [٥]

---

(1) Laura Nader",Conflict :Anthropological Aspects ",in IESS ,(1968) ,Vol .pp236-237

(٢) أحمد عبد القادر احمد يحيى، «محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية»، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، (جامعة الإسكندرية، المجلد ، العدد ١٦: ٢٠٢٣)، ص٢٣٣.

(٣) المنجد الأبجدي، ط١، (بيروت: دار الشروق، ١٩٦٧).

(٤) احمد عبد القادر احمد يحيى، المصدر السابق.
مجد الدين يعقوب الفيروز آبادي، معجم القاموس المحيط، تحقيق: خليل مأمون شيخنا، ط٤، (بيروت: دار المعرفة).

(٥) منار الرشواني، سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، (الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).

ويشير مفهوم الاستقرار ايضا في اللغة الى: معنى السكون والرسوخ والتوازن حيث تشتق كلمة استقرار في اللغة العربية من كلمة استقر اي ثبت. [١]و الاستقرار السياسي (اصطلاحا): فيعرف بأنه عملية التغيير التدريجي المنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام. [٢] ويعرف الاستقرار السياسي: ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، وتشير الى (قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته الرسمية لاحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي الا في اضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته). [٣]

الاستقرار السياسي هو وليد مجموعة تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تتطلب خطوات حقيقية بعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع

ويعرف الاستقرار السياسي (لوسيان باي): بأنه (قدرة النظام السياسي على احداث التكييف والتغيير مع الظروف المتغيرة بما يلبي اشباع الحاجات الاساسية لعموم افراد المجتمع). [٤]

والاستقرار السياسي له مفاهيم مختلفة تسلط الضوء على الابعاد والجوانب المختلفة حالة من الثبات المؤسساتي للدولة بكل مستوياتها وقدرة السلطة السياسية على التعامل بنجاح مع الازمات التي تواجهه، وادارة الصراعات وغياب او ندرة اعمال العنف السياسي المتمثلة بأحداث الشغب وحركات التمرد والاغتيالات السياسية والحروب الاهلية. [٥]

والاستقرار السياسي هو وليد مجموعة تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تتطلب خطوات حقيقية بعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وبمشاركة القوى المجتمعية كافة التي تهتم في عملية البناء والتحديث في النظام السياسي، بما يخدم المصلحة العامة، [٦] والاستقرار السياسي له بعدين: [٧]

(١) عمر ياسين خضيرات، «الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٦)»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،)الجامعة المستنصرية، العدد ٣٨، ٢٠١٢(، ص٤٥.

(٢) رضوان محمد المجالي، «أثر الحركات الاجتماعية في الأردن على الاستقرار السياسي»، دفاتر السياسة والقانون،)قسم العلوم الإسلامية العالمية، العدد ١٢، ٢٠١٥(ص٩٨.

(٣) عدي فالح حسين، علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة، (بغداد: مكتبة اليمامة، ٢٠١٥)، ص١٢.

(٤) محمد أحمد المقداد، «دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي (دراسة تحليلية)»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب،)جامعة اليرموك، الأردن، المجلد التاسع، العدد الثاني، ٢٠١٢(، ص٨٩.

(٥) مصطفى أبو زيد، النظام البرلماني في لبنان، (بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩)، ص٩.

(٦) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص٣٣.

(٧) أحمد ناصوري، «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية»، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية

١- **الاستقرار الداخلي:** هو قدرة الدولة على إدارة صراعاتها ضمن مؤسساتها. من مؤشراته: غياب الاغتيالات السياسية، الثورات، الإضرابات، المظاهرات، أعمال الشغب، والعنف الداخلي.

٢- **الاستقرار الخارجي:** هو قدرة الدولة على حماية مصالحها في الخارج من التدخلات التي قد تؤثر على استقرارها الداخلي.

وبالتالي، يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على بناء حياة سياسية سلمية تقوم على التداول السلمي للسلطة، الرضا الشعبي، سيادة القانون، والتعامل الناجح مع الأزمات دون اللجوء للعنف. وهذا يكسب النظام السياسي شرعيته التي تتحقق الشرعية عندما يكون هناك انسجام بين مؤسسات الحكم وقيم ومعتقدات المجتمع. ويستمد النظام شرعيته من خلال قدرته على تحقيق الرضا العام وحماية حقوق الأفراد وصيانة استقلال الدولة، وإدارة مصالح الشعب بفاعلية.[١] ونمط انتقال السلطة: ويعتمد الاستقرار على وجود آلية واضحة للتداول السلمي للسلطة بشكل دوري. لا يقتصر هذا على وجود انتخابات فقط، بل يتطلب إطاراً دستورياً وقانونياً يحظى باحترام جميع الأطراف، ويضمن حرية الرأي والاختيار للمواطنين[٢]، وعن طريق المشاركة السياسية: تُعد المشاركة الفعّالة للمواطنين في الحياة السياسية والمجتمعية مؤشراً مهماً، فاستقرار النظام يعتمد على قوة العلاقة بين المشاركة الشعبية والمؤسسات السياسية.[٣] وغياب العنف: لا يعني الاستقرار الغياب التام للعنف، بل ألا يكون العنف هو الوسيلة السائدة أو المقبولة للتغيير السياسي أو حل النزاعات. اللجوء المستمر للعنف السياسي يدل على إفلاس الوسائل الأخرى وعدم جدواها، وفشل المؤسسات في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.[٤] وسياسات اقتصادية ناجحة: يُعد الاستقرار الاقتصادي أحد أهم ركائز الاستقرار السياسي. فالنظام القادر على توجيه سياساته نحو التنمية، جذب الاستثمارات، وتمويل المشاريع الكبرى، يخلق حالة من الرفاهية والرضا الشعبي الذي يعزز بدوره الطمأنينة والقبول بالنظام السياسي القائم.[٥]

والقانونية، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص٣٤.

(١) محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي، (بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٧)، ص٧.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصرة ١٩٥٣-٢٠٠٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١(، ص٣٣.

(٣) نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨)، ص١٢.

(٤) أخبار الأمم المتحدة، «استمرار تدهور الوضع الإنساني في السودان في ظل تعثر جهود الحل السياسي»، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣، ينظر الموقع الإلكتروني: https://www.alarabiya.net/

(5) International Crisis Group (ICG), "A New Phase of Catastrophe in Sudan," Africa

المبحث الثاني

الجذور التاريخية للصراع المسلح في السودان

اولا: تاريخ الانقلابات العسكرية من العام (١٩٥٣-١٩٨٥)

وكان التحدي للحكومة السودانية آنذاك يتمثل في صعوبة الموازنة بين مقومات السودان الثقافية والسياسية ومقتضيات الدولة الحديثة بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان في ظل الاستعمار البريطاني اعتمد دستور الحكم الذاتي في ١٩٥٣م كأساس للحكم فواجهت الحكومة قصور وجهة نظر النخبة الحاكمة بالأوضاع الداخلية للبلاد والدور الاستعماري وحداثة الحكم الوطني وبالتالي فشلت الحكومة الوطنية بإنجاز مهمة البناء الوطني.

وقد ادى الفشل في اداء الحكومة الى ظهور حركة سياسية عسكرية ذات تأثير في مجريات الاحداث بين ١٩٥٣- ١٩٥٦ وسميت هذه الفترة (بالمدة الانتقالية) وبالوقت نفسه قام الحاكم الانكليزي بتشكيل قوة التمرد من سياسة عسكرية من أجل البدء بالتحرك بالانفصال للجنوب السوداني عن الشمال وبدأت عملية عسكرية ضد الشعب السوداني وبدعم عسكري غربي وذلك قبل اعلان استقلال السودان.

وقد اعلنت الجمهورية السودانية في كانون الثاني ١٩٥٦م دولة مستقلة بعد اجراء الاستفتاء العام وجلاء الاستعمار البريطاني وقد اصبحت السودان عضوا في جامعة الدول العربية في ١٩كانون الثاني١٩٥٦، وانضمت الى منظمة الامم المتحدة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، وهي من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية في ٢٥ ايار ١٩٦٣.

وشهدت السودان وضعا سياسيا مضطربا فلم تستمر مدة الحكم المدني الاول بعد تشكيل اول حكومة وذلك نتيجة فشل الحكومة واحزابها من الاتفاق حول صيغة توافقية حول دستور البلاد ونظام الحكم سواء رئاسيا ام برلمانيا ام فدراليا ام مركزيا. (٥) واستغل الجيش السخط الجماهيري المتواصل وتأزم الاوضاع في البلاد وقام بأسقاط النظام السياسي الحاكم.

وتشكلت الحكومة العسكرية الاولى ١٩٥٨ بعد انقلاب الجيش، وفرضت الحكومة الاحكام العرفية واساليب القمع ضد القوى الوطنية، فضلا عن تصاعد الحرب الاهلية في الجنوب للانفصال والتجأت التنظيمات الجنوبية الى السلاح والقتل والتدمير ضد المسلمين في عام ١٩٦٠م وقد تصاعدت الصراعات المدنية والعسكرية على الحكم بالإضافة الى ظهور معارضة

Report N°310, 15 April 2024p10

بقيادة الصادق المهدي، واعتقال عدد من السياسيين وطموحات بعض القادة للسيطرة على الحكم عبر الانقلابات فقامت ثلاث محاولات انقلاب عسكرية من داخل الجيش.[١]

وتطورت الاحداث السياسية باندلاع ثورة تشرين الاول عام ١٩٦٤م في جميع انحاء البلاد وكانت شاملة وتعد من اهم الثورات السياسية في السودان استطاع الشعب السوداني من خلالها انهاء الحكم العسكري الذي امتد لمدة ٦ سنوات من ١٩٥٨- ١٩٦٤. [٢]

وقد اعيد العمل بالدستور الانتقالي بعد الثورة وعادة الحياة الحزبية الى السودان وتشكلت الحكومة واجريت اول انتخابات برلمانية بعد الثورة وفاز حزب الامة ٧٥ مقعدا وشهد حزب الامة نزاع داخل اسرة المهدي على السلطة بين الصادق المهدي وعمه الهادي (محمد احمد محجوب) وأصبح الصادق المهدي رئيسا للوزراء بعد تشكيل حكومته الائتلافية واستمر لعام واحد. [٣]

ونتيجة كثرة الخلافات سقطت حكومة الصادق المهدي وعودة عمه للسلطة وتشكيل وزارة ثانية١٩٦٧م بائتلاف حزب الامة جناح الهادي والحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي وبقي جناح الصادق في المعارضة وانقسمت القوى السياسية الى أحدهما مناصر الى دستور علماني والأخرى دعت الى صياغة احكام الدستور وفق الشريعة الاسلامية. ونتيجة التأزم السياسي والصراع الحزبي قامت مجموعة من الضباط بالاستيلاء على السلطة بالقوة العسكرية.[٤]

والانقلاب العسكري الثاني ٢٥ أيار ١٩٦٩م: وحدث نتيجة الصراعات، وتسلم مجلس قيادة الثورة برئاسة جعفر النميري ومجلس الوزراء برئاسة (بابكر عوض الله) رئيس القضاء السوداني الاسبق الذي استقال من منصبه ١٩٦٤م، وتضمنت الحكومة الجديدة ٢١ وزيرا برئاسة (جعفر النميري) رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير الدفاع وكانت حكومته على درجات علمية كبيرة ومؤهلات عليا.

وفي ١٤ نيسان ١٩٧٣ وضع اول دستور دائم للبلاد منذ استقلاله ونص الدستور (ان السودان جمهورية ديمقراطية اشتراكية موحدة ذات سيادة)، ولكن سياسات الحكومة المتبعة في السنوات اللاحقة ادت الى التذمر الشعبي منها تأييد معاهدة السلام في ٢٥نيسان ١٩٧٩

(١) المصدر نفسه، ص٢١٤.

(٢) نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

والقرار الذي اتخذته الحكومة في حزيران ١٩٨٣م بتقسيم جنوب السودان الى ثلاثة اقاليم وتعديل رئيس الوزراء جعفر النميري قرارات بعض فقرات دستور ١٩٧٣م مما ادى الى حرب اهلية بين شمال السودان وجنوبه وبالإضافة الى التدهور الاقتصادي فحدثت انتفاضة في نيسان ١٩٨٥م.

واثر ذلك كله حدث الانقلاب العسكري الثالث يوم ٢٦ نيسان ١٩٨٥م، بقيادة وزير الدفاع والقائد العام لقوات الشعب المسلحة)عبد الرحمن سوار الذهب) و اعلن ببيان الاستيلاء على السلطة وانهاء حكم جعفر النميري، واستلم عبد الرحمن السلطة عام ١٩٨٦م وتنازل عنها الى حكومة منتخبة يترأسها زعيم حزب الامة (صادق المهدي)مؤتلفا مع الحزب الوطني الاتحادي بزعامة(محمد عثمان الميرغني) ومع الجبهة الاسلامية بزعامة (حسن الترابي) تارة اخرى واستمرت الحكومة حتى عام ١٩٨٩م، واعلن دستور انتقالي واكد فيه على النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحقوق الاساسية والحريات العامة، ونال قبول واستحسان لدى قوى الانتفاضة الشعبية.[١]

ولكن هذه الفترة الملاحظ بها غياب الديمقراطية لمدة ١٧ عاما والحريات وتدني المستوى المعاشي مع استمرار الحرب الاهلية بين الحين والاخر والصراعات المسلحة وحرب اهلية وانتشار الفقر والمجاعة. [٢]

ثانيا: الانقلابات العسكرية من العام ١٩٨٩-٢٠٢٣

وحدث الانقلاب العسكري الرابع ١٩٨٩ - ١٩٩٦ فكانت هي الدورة الرابعة للسلطة العسكرية بانقلاب بقيادة زعيم الجبهة الاسلامية (حسن الترابي) واستدعى العميد (عمر احمد حسن البشير) لتولي السلطة وتشكيل مجلس قيادة الثورة والانقاذ الوطني ومجلس الدولة والوزراء وجميع الاحزاب السياسية والنقابات وعطل العمل بالصحف وأعلن حالة الطوارئ. [٣]

وقام عمر حسن البشير الذي يمثل التيار الاسلامي والمنتمي الى حزب الجبهة الاسلامية الوطني بإقرار قانون من قبل مجلس الثورة بجعل قوات الدفاع الشعبي كقوة شبه عسكرية وكان الهدف المعلن حماية ثورة (١٩٨٩) وقمع التمرد الحاصل في جنوب السودان المطالب

(١) عدي فالح حسين، علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة، (بغداد: مكتبة اليمامة، ٢٠١٥)، ص١١٢.

(٢) محمد أحمد المقداد، «دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي (دراسة تحليلية)»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، (جامعة اليرموك، الأردن، المجلد التاسع، العدد الثاني، ٢٠١٢)، ص٢٢١.

(٣) عدي فالح حسين المصدر السابق، ص١١٢.

بالانفصال ولكن كان الهدف الحقيقي منها هو للسيطرة على مختلف المؤسسات الرئيسية. [١]

واتبعت الحكومة سياسة المليشيات ودمجت العديد من المرحّلين في قوات جيش الدفاع الشعبي وكان الهدف ان تحل هذه القوات محل الجيش المحترف وجعل التجنيد الزامي لضمان السيطرة. [٢]

وفي التسعينات قام مجلس قيادة الثورة بتكوين امانة المؤتمر الوطني للأشراف على بناء نظام سياسي وأصدر المرسوم الجمهوري الخامس لسنة ١٩٩١ لينص على قيام المجلس الوطني الانتقالي ومنحه صلاحية مجلس قيادة الثورة الذي حل نفسه طوعا فانتقلت الحكم في السودان من مرحلة الشرعية الثورية الى المدة الانتقالية وكونت المؤسسات الاساسية للدولة ومارس مجلس الوزراء السلطة التنفيذية. [٣] وظهرت مشاكل لان النظام السياسي والاحزاب طرحت نظام جديد اساسه التعدد الفكري وليس الحزبي وسيطرت الجهوية والفئوية واتباع نظام الحزب الواحد وهذا لا يتوافق مع التعددية القائمة في المجتمع السوداني المتمثلة بالعرقية والدينية [٤]،واستمر حكم البشير لثلاثين عاماً، اتسمت خلالها الأوضاع الداخلية للسودان بعدم الاستقرار وشهدت صراعات مسلحة كبرى. كان أبرزها الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، والتي كانت مطالب الجنوب فيها تتمحور حول تقرير المصير والاستقلال، وما تبع ذلك من قتل وتهجير ومخلفات إنسانية واقتصادية هائلة، وتوقف هذا الصراع بتوقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، [٥]

ثم ما لبث أن ظهر صراع مدمر آخر عام ٢٠٠٣ في إقليم دارفور، والذي يُرجع البعض بداياته إلى نزاعات محلية بين الرعاة والمزارعين حول الموارد. لكن سرعان ما تم تصعيده وتصنيفه كصراع بين «العرب» و«الأفارقة»، وتفاقمت الأزمة نتيجة عوامل متداخلة شملت عدم توفر موارد مياه كافية، واكتشاف النفط، وانتشار السلاح، وتكريس الحكومة لسياسات التهميش ضد الإقليم، بالإضافة إلى انتشار البطالة وضعف السياسات التنموية والتعليمية، لتنتهي هذه المرحلة من الصراع أيضاً دون حل جذري للأزمة. [٦]

(١) محمد احمد مقداد، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(٢) مصطفى أبو زيد، النظام البرلماني في لبنان، (بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩)، ص١٠٩.

(٣) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص٧٦.

(٤) احمد ناصوري، «النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية»، (مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، ٢٠٠٨)،ص٤٥.

(٥) المصدر نفسه.

(6) Human Rights Watch, "Darfur Destroyed: Ethnic Cleansing by Government and

وحدث الانقلاب العسكري الخامس عام ٢٠١٩م من قبل الجيش السوداني بقيادة (احمد عوض بن عوف) والذي كان وزيرا للدفاع في السودان ونائب الرئيس، أصبح رئيس الدولة بحكم الأمر الواقع كما تم أيضاً تعليق العمل بالدستور، وفرض حظر التجول من الساعة ١٠ مساءً إلى الساعة ٤ صباحا كما أمرَ بفضّ الاعتصامات الاحتجاجية؛ وذكرت وسائل الإعلام الرسمية أن جميع السجناء السياسيين، بمن فيهم قادة الاحتجاج المناهضين للبشير، قد تم إطلاق سراحهم من السجن، نبيل خليل.[١]

ونتيجة تلك الانقلابات والاوضاع التي شهدتها السودان منذ تأسيسها عاد النزاع في السودان ٢٠٢٣ وبدأ في الخامس عشر من نيسان ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي) واندلعت الاشتباكات في اليوم الأول في العاصمة الخرطوم، خاصة في محيط القصر الرئاسي ومطار الخرطوم الدولي، وامتدت في الأيام التالية إلى مدن وبلدات أخرى في الولايات الشمالية وولايات دارفور (الشمال، والجنوب، والشرق، والغرب)[٢]. وتسببت هذه الاشتباكات في تفاقم الوضع الإنساني في السودان وفي موجات نزوح كبيرة. حتى الثاني والعشرين من إبريل، أسفرت الأحداث عن مقتل حوالي ٢٥٠ مدنيا وإصابة أكثر من ألف آخرين وفقاً لإحصائيات نقابة أطباء السودان. وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أرقام أعلى تقريبا مع توقعات بأن تكون الأرقام أكبر بكثير في ظل استمرار المعارك وصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة من الأرض. [٣]

ومما تقدم نستنتج ان الوضع الداخلي والحرب الاهلية كان السبب الرئيس لهما هو دور الحكومات المتعاقبة في السودان في احداث الصراعات والانقلابات بسبب المصالح الشخصية وسيطرة الجهوية والحزبية وعدم وجود انتماء حقيقي بمقدار الانتماء للحزب والجهوية، وحدث الانقلاب العسكري الخامس عام ٢٠١٩م من قبل الجيش السوداني بقيادة (احمد عوض بن عوف) والذي كان وزيرا للدفاع في السودان ونائب الرئيس، أصبح رئيس الدولة بحكم الأمر الواقع كما تم أيضاً تعليق العمل بالدستور، وفرض حظر التجول... وقد تم إطلاق سراح جميع

Militia Forces in Western Sudan," Vol. 16, No. 6(A), May 2004.

(١) نبيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

(2) International Crisis Group, "Salvaging Sudan's Transition," Africa Report N°301, 15 June 2021,p15.

(3) UN OCHA, "Sudan: Clashes between SAF and RSF - Flash Update No. 5 (22 April 2023)",p9.

السجناء السياسيين، بمن فيهم قادة الاحتجاج المناهضين للبشير.[١]

مع دخول الصراع عامه الثاني، شهدت الجبهات تحولات كبيرة. تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على أجزاء واسعة من العاصمة الخرطوم وولاية الجزيرة، التي تعد سلة غذاء السودان، مما فاقم الأزمة الإنسانية. في المقابل، حافظ الجيش السوداني على سيطرته على شرق وشمال البلاد، وبدأ في شن هجمات مضادة في أجزاء من أم درمان. اتسم الصراع باستخدام مكثف للطيران الحربي من قبل الجيش والمدفعية الثقيلة والطائرات المسيرة من كلا الطرفين، مما أدى إلى دمار هائل في البنية التحتية والمناطق السكنية. كما شهدت الفترة تصاعداً في الاستقطاب القبلي والإثني، وانخراط أطراف ومجموعات مسلحة أخرى في الصراع، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني ويهدد بتفتيت الدولة. [٢]

فشلت جميع مبادرات السلام الإقليمية والدولية، بما في ذلك محادثات جدة التي رعتها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، ومنبر الإيغاد، والمبادرات المصرية، في تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. يعود هذا الفشل إلى إصرار الطرفين المتحاربين على تحقيق نصر عسكري حاسم، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية التي تدعم كلا الجانبين بالسلاح والعتاد، مما يطيل أمد الحرب. [٣]

المبحث الثالث

أثر الصراع المسلح على الاستقرار السياسي في السودان بعد عام ٢٠٢٣م

ان ما شهدته السودان من صراعات وعبر تاريخها أثر على الوضع الداخلي كما سلف ذكره من الانقلابات العسكرية وسيطرة المؤسسة العسكرية بشكل كبير على الحياة السياسية انعكس على الواقع الداخلي وعزز القبلية والاثنية اذ شهدت السودان حرب اهلية اودت بالعديد من القتلى عبر تاريخها وازمة الجنوب والشمال بقيت مستمرة بين الحين والاخر حتى حصول الجنوب على الاستقلال عام ٢٠١١م وسنستعرض أثر الصراعات على الاستقرار السياسي :

(1) International Crisis Group, “Salvaging Sudan’s Transition,” Africa Report N°301, 15(June,)2021 p98.

(2) UN Security Council, “Report of the Secretary-General on the Situation in Sudan,” S/2024/415, May 2024,p254.

(3) The World Bank, “Sudan Economic Update,” October 2024,p19.

اولا: أثر الصراع المسلح على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي:

بعد مرور أكثر من عامين على الصراع، انهار الاقتصاد السوداني بشكل شبه كامل. تشير تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٢٤ إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ١٨٪، وهو أحد أسوأ معدلات الانكماش عالمياً. توقفت معظم الأنشطة الإنتاجية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة بعد سيطرة قوات الدعم السريع على ولاية الجزيرة وتدمير المصانع في الخرطوم. كما انهار القطاع المصرفي، وفقد الجنيه السوداني أكثر من ٩٠٪ من قيمته منذ بدء الحرب، مما أدى إلى تضخم جامح تجاوز ٣٠٠٪، وقضى على القوة الشرائية للمواطنين. (١)

نتيجة لهذا الانهيار، ارتفعت معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات كارثية. تقدر الأمم المتحدة أن أكثر من ٧٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع توقعات بأن يواجه ما يقرب من ٢٥ مليون شخص انعداماً حاداً في الأمن الغذائي بحلول منتصف عام ٢٠٢٥، مما يضع البلاد على شفا مجاعة واسعة النطاق هي الأكبر في العالم. كما أدت الحرب إلى تدمير رأس المال البشري والمادي، مما يجعل أي عملية إعادة إعمار مستقبلية طويلة ومكلفة للغاية، وتقدر تكلفتها الأولية بعشرات المليارات من الدولارات. (٢)

ثانيا: أثر الصراع المسلح على الاستقرار الانساني والامني:

تفاقمت الكارثة الإنسانية لتصبح الأسوأ عالمياً. بحلول أوائل عام ٢٠٢٥، تجاوز عدد القتلى المباشرين الذين تم توثيقهم ٢٥,٠٠٠ شخص، مع تقديرات تشير إلى أن العدد الفعلي أعلى بكثير بسبب انهيار النظام الصحي وصعوبة الوصول إلى مناطق القتال. الأرقام الأكثر ترويعاً تتعلق بالنزوح، حيث سجل السودان أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم، مع فرار أكثر من ١٠ ملايين شخص من ديارهم، بالإضافة إلى لجوء ما يزيد عن ٢,٥ مليون شخص إلى دول الجوار مثل تشاد وجنوب السودان ومصر، التي تعاني بدورها من ضغوط هائلة على مواردها المحدودة. (٣)

انهار النظام الصحي بشكل كامل، حيث تم تدمير أو نهب أو احتلال أكثر من ٨٠٪ من المستشفيات والمرافق الصحية في مناطق النزاع. انتشرت الأوبئة مثل الكوليرا وحمى الضنك والحصبة بشكل واسع بسبب تلوث المياه وانهيار خدمات الصرف الصحي وغياب حملات

(1) Famine Early Warning Systems Network (FEWS NET)" ,Sudan Food Security Alert", February,2025 p89.

(2) UN OCHA, "Sudan Situation Report," 10 June 2025,p90.

(3) Human Rights Watch (HRW), "'The Massalit Will Not Come Home': Ethnic Cleansing and Crimes Against Humanity in El Geneina, West Darfur, Sudan," May 2024,p9.

التطعيم. كما وثقت منظمات حقوق الإنسان الدولية ارتكاب جرائم حرب واسعة النطاق من قبل الطرفين، بما في ذلك القتل العشوائي للمدنيين، والعنف الجنسي الممنهج المستخدم كسلاح حرب، والتطهير العرقي في دارفور، وتجنيد الأطفال. (١)

على الصعيد الأمني، أدت الحرب إلى انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة في مناطق واسعة من البلاد. انتشرت الفوضى والجريمة، وظهرت مجموعات مسلحة أهلية وإجرامية تملأ فراغ السلطة. هذا التفتت الأمني لا يهدد وحدة السودان فحسب، بل يزعزع استقرار منطقة القرن الأفريقي والساحل بأكملها، مما يخلق بيئة خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. (٢)

المبحث الرابع

آفاق المستقبل وسيناريوهات حل الأزمة السودانية

بعد استعراض الجذور التاريخية للنزاع وتحليل آثاره الكارثية، يصبح السؤال المحوري هو: إلى أين يتجه السودان؟ يستعرض هذا المبحث السيناريوهات المستقبلية المحتملة للصراع، ويناقش المتطلبات الأساسية لأي حل مستدام يهدف إلى إعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي.

أولاً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع

إن مسار الحرب الحالي وتعقيداته يفتح الباب أمام عدة سيناريوهات، تتراوح بين الكارثي والمتفائل بحذر:

١- **سيناريو الحسم العسكري:** يفترض هذا السيناريو انتصاراً عسكرياً لأحد الطرفين، لكنه احتمال ضعيف بسبب توازن القوى وشبكات الدعم التي يمتلكها كل منهما. حتى في حال حدوثه، من المستبعد أن يؤدي إلى استقرار، بل سيطلق شرارة حرب عصابات طويلة الأمد بسبب الاستقطاب الإثني والجهوي العميق (٣).

٢- **سيناريو «الصوملة» أو التفتيت الفعلي** (De facto Partition)**:** يُعتبر السيناريو الأكثر خطورة، حيث يؤدي استمرار الحرب إلى انهيار كامل للسلطة المركزية. ستنقسم البلاد إلى مناطق نفوذ تسيطر عليها فصائل مسلحة وأمراء حرب، مما يغرقها في فوضى الجريمة المنظمة والإرهاب ويجعلها مصدراً لعدم الاستقرار في

(1) Clingendael Institute, "Security Sector Reform in Sudan: A Pathway from War to Peace?" Policy Brief, January 2025, p109.

(2) The World Bank, "Sudan Economic Update," October 2024,p9.

(3) The Rift Valley Institute (RVI), "Sudan's Somalization: De-risking State Collapse and Regional Destabilization," Research Paper, March 2025,p8.

الإقليم بأكمله. [١]

٣- **سيناريو الجمود طويل الأمد**(Frozen Conflict) : يصل فيه الطرفان إلى طريق مسدود عسكرياً مع رفضهما تقديم أي تنازلات سياسية. تستمر المناوشات العسكرية منخفضة الحدة، وتترسخ حالة الانقسام الإداري والاقتصادي، بينما تستمر الكارثة الإنسانية في التفاقم دون وجود أي أفق للحل. [٢]

٤- **سيناريو التسوية السياسية عبر التفاوض:** هو الحل المأمول والأكثر صعوبة. يتطلب تحقيق هذا المسار ضغطاً دولياً وإقليمياً منسقاً لدفع الأطراف نحو مفاوضات جادة. يجب أن تتجاوز أي تسوية مجرد تقاسم السلطة بين الجنرالين لتشمل عملية سياسية شاملة تضم القوى المدنية والمجتمعية لوضع أسس جديدة للدولة. [٣]

ثانياً: متطلبات وشروط الحل المستدام

إن الوصول إلى سيناريو التسوية السياسية وتحقيق استقرار دائم يتطلب العمل على مسارات متوازية ومعقدة:

١- **المسار الأمني والعسكري:** يبدأ هذا المسار بوقف شامل لإطلاق النار تضمنه آلية مراقبة دولية أو إقليمية قوية لفصل القوات. وتليه المهمة الأصعب وهي إعادة هيكلة القطاع الأمني، والتي تهدف إلى بناء جيش وطني موحد ومهني عبر دمج أو تسريح مقاتلي الدعم السريع والفصائل الأخرى، مع وضع المؤسسة العسكرية بأكملها تحت سلطة مدنية ديمقراطية [٤].

٢- **المسار السياسي والدستوري:** يتطلب هذا المسار إطلاق حوار سوداني-سوداني شامل يهدف إلى تأسيس فترة انتقالية جديدة بقيادة مدنية. ولا يمكن تحقيق سلام دائم دون تحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الجرائم الجسيمة. ويجب أن تتوج هذه العملية بصياغة دستور دائم يعالج الأسباب الجذرية للصراع، مثل علاقة الدين بالدولة وتوزيع السلطة والثروة بشكل عادل. [٥]

(1) Chatham House“ ,Beyond the Generals :Charting a Course for Civilian-Led Peacemaking in Sudan ”,Expert Comment ,April,2025 p77.

(2) ibid.

(3) Chatham House, “Beyond the Generals: Charting a Course for Civilian-Led Peacemaking in Sudan,” Expert Comment, April 2025,p9.

(4) The Rift Valley Institute (RVI), “Sudan’s Somalization: De-risking State Collapse and Regional Destabilization,” Research Paper, March 2025,p15.

(٥) Chatham House, “Beyond the Generals: Charting a Course for Civil-ian-Led Peacemaking in Sudan,” Expert Comment, April ٢٠٢٥, p٨.

٣- **المسار الإنساني والاقتصادي:** الأولوية المطلقة هنا هي تأمين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لإنقاذ الأرواح ووقف المجاعة. وعلى المدى الطويل، يتطلب الأمر خطة دولية ضخمة لإعادة إعمار البنية التحتية وإنعاش الاقتصاد، على أن يتم ربط هذا الجهد بعملية السلام وإعادة التفاوض بشأن ديون السودان الخارجية.[١]

الخاتمة

في ختام هذا البحث، نصل إلى نتيجة واضحة ومؤلمة: إن الصراع الدائر في السودان ليس انحرافاً عابراً، بل هو التعبير المنطقي والكارثي عن فشل مشروع الدولة الوطنية منذ الاستقلال. لقد كشفت الدراسة كيف أن حلقة تاريخية مفرغة من الحكم العسكري، والسياسات الإقصائية، وتهميش الأطراف، واستغلال الهويات الإثنية، قد قوضت بشكل ممنهج كل فرص بناء دولة مستقرة وعادلة. لقد أثبتت حرب نيسان ٢٠٢٣ أن هذا النموذج القائم على العنف واحتكار السلطة والثروة قد وصل إلى نهايته الحتمية، مهدداً بانهيار كامل للدولة وتفتيت المجتمع. وأظهر التحليل أن الآثار المترتبة على هذه الحرب تتجاوز بكثير الخسائر المادية والبشرية المباشرة، لتمتد إلى تدمير رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والثقة بين مكونات الشعب السوداني، مما يجعل مهمة التعافي شديدة الصعوبة.

وعليه، يخلص البحث إلى أن أي حل مستقبلي لا يمكن أن يكون مجرد تسوية فوقية بين أمراء الحرب. فالعودة إلى ما قبل أبريل ٢٠٢٣ لم تعد ممكنة أو مرغوبة. إن السبيل الوحيد لإخراج السودان من هاوية الانهيار يكمن في عملية تغيير جذري وشاملة، تقودها القوى المدنية والديمقراطية، وتهدف إلى بناء عقد اجتماعي جديد. هذا العقد يجب أن يقوم على أسس المواطنة المتساوية، والعدالة الانتقالية، واللامركزية الحقيقية، والفصل بين المؤسسة العسكرية والسياسة والاقتصاد. إنها مهمة تاريخية هائلة، لكنها تبقى الأمل الوحيد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتأسيس سودان جديد يستحقه شعبه.

(١) Chatham House, "Beyond the Generals: Charting a Course for Civil-ian-Led Peacemaking in Sudan," Expert Comment, April ٢٠٢٥, p٨٩.

قائمة المصادر:

أولا: المعاجم

١- المنجد الأبجدي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الشروق، ١٩٦٧.

٢- مجد الدين يعقوب الفيروز آبادي، معجم القاموس المحيط. تحقيق خليل مأمون شيخنا. الطبعة الرابعة. بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٥.

ثانيا: الكتب العربية

١- أبو زيد، مصطفى. النظام البرلماني في لبنان. بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩.

٢- نبيل خليل، ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٨.

٣- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

٤- سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصرة ١٩٥٣-٢٠٠٩، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

٥- عدي فالح حسين علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة. بغداد: مكتبة اليمامة، ٢٠١٥.

٦- عمر ياسين خضيرات، «الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٦).” مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٨ (٢٠١٢): ٦٥-٩٠.

٧- محمد حسن دخيل، علم الاجتماع السياسي. بيروت: مكتبة السنهوري، ٢٠١٧.

٨- مصطفى أبو زيد، النظام البرلماني في لبنان، بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩.

٩- منار الرشواني. سياسات التكييف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن. الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣..

ثالثا: المجلات والدوريات:

١- أحمد ناصوري، ”النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية.” مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢ (٢٠٠٨): ٣٥٣-٣٧٥.

٢- المجالي، رضوان محمد، «أثر الحركات الاجتماعية في الأردن على الاستقرار السياسي»، دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم الإسلامية العالمية، العدد ١٢، ٢٠١٥

٣- محمد أحمد المقداد، «دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات

الحكومية ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي (دراسة تحليلية)»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة اليرموك، الأردن، المجلد التاسع، العدد الثاني، ٢٠١٢.

٤- يحيى، أحمد عبد القادر أحمد. «محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية." المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٨، العدد ١٦ (٢٠٢٣).

رابعا: الرسائل و الاطاريح

١- ناصر كاظم خلف، "التغيير السياسي وأثره على الاستقرار في الدول العربية بعد عام ٢٠١١ تونس وليبيا: دراسة مقارنة.» أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠.

خامسا: الانترنت

١- أخبار الأمم المتحدة، «استمرار تدهور الوضع الإنساني في السودان في ظل تعثر جهود الحل السياسي»، ١٨ ايلول ٢٠٢٣، ينظر الموقع الإلكتروني: https://www.alarabiya.net

سادساً: المصادر الأجنبية والتقارير الدولية

1- Abu-Nimer, Mohammed. Conflict Resolution. Cairo: National Center for Middle East Studies, 1994. Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). "Conflict in Sudan: A Timeline of Events." ACLED, May 2023.

2- Balcells, Laia, and Stathis N. Kalyvas. "Internationalized Civil Wars: A Conceptual and Theoretical Framework." Annual Review of Political Science 27 (2024): 243-61.

3- Boulding, Kenneth E. Conflict and Defense: A General Theory. New York: Harper and Row, 1962.

4- Burton, John W. World Society. Cambridge & New York: Cambridge University Press, 1972.

5- "Conflict." In The Encyclopedia Americana, International ed., 7:537. Danbury, CT: Grolier Incorporated, 1992.

6- Coser, Lewis A. "Conflict: Social Aspects." In International Encyclopedia of the Social Sciences, edited by David L. Sills, 3:232–36. New

York: Macmillan and the Free Press, 1968.

7- Coser, Lewis A. The Functions of Social Conflict. New York: Free Press, 1956.

8- De Waal, Alex. The Political Economy of Sudan's Conflict: A Century of Predatory Rule. Cambridge: Cambridge University Press, 2025.

9- Deutsch, Morton. The Resolution of Conflict: Constructive and Destructive Processes. New Haven: Yale University Press, 1973.

10- Howard, Philip N. The Digital Origins of Dictatorship and Democracy: Information Technology and Political Islam. Oxford: Oxford University Press, 2024.

11- Human Rights Watch. "Darfur Destroyed: Ethnic Cleansing by Government and Militia Forces in Western Sudan." Vol. 16, No. 6(A). New York: Human Rights Watch, May 2004.

12- International Crisis Group. "Salvaging Sudan's Transition." Africa Report N°301. Brussels: International Crisis Group, 15 June 2021.

13- Kalyvas, Stathis N. "The Changing Character of Civil War." Journal of Conflict Resolution 67, no. 4 (2023): 587–612.

14- Lerche, Charles O., and Abdul A. Said. Concepts of International Politics. 2nd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1970.

15- Murray, Edward J. "Conflict: Psychological Aspects." In International Encyclopedia of the Social Sciences, edited by David L. Sills, 3:220–25. New York: Macmillan and the Free Press, 1968.

16- Nader, Laura. "Conflict: Anthropological Aspects." In International Encyclopedia of the Social Sciences, edited by David L. Sills, 3:236–42. New York: Macmillan and the Free Press, 1968.

17- North, Robert C. "Conflict: Political Aspects." In International Encyclopedia of the Social Sciences, edited by David L. Sills, 3:226–32. New York: Macmillan and the Free Press, 1968.

18- Pugh, Michael, and Neil Cooper. War Economies in a Digital Age: The Political Economy of Conflict. London: Routledge, 2024.

19- Resolution: 19_Coherence or Confusion?" In Conflict Resolution: Theory and Practice, edited by Dennis J.

20- Sandole and Hugo van der Merwe, 3–24. Manchester: Manchester University Press, 1993. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). “Sudan: Clashes between SAF and RSF - Flash Update No. 5.” OCHA, April 22, 2023.
21- World Bank. Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, DC: World Bank Publications, 2023.